البحوث والدراسات

محددات الأمن الاجتماعي ومخاطره: دراسة استشرافية على عينة من طلبة جامعة الكويت

أ. د. علي زيد الزعبي*

ملخص:

اتخذت الدراسة من الأمن الاجتماعي موضوعاً للبحث، انطلاقاً نحو الوقوف على المحددات الاجتماعية للأمن الاجتماعي بين طلاب جامعة الكويت، باعتبارهم الشرائح الشبابية الأكثر اهتماماً بشؤون المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما استهدفت الدراسة الكشف عن ركائز ومقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي والمخاطر التي تهدده. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، من خلال سحب عينة عشوائية منتظمة من بعض الكليات النظرية والعملية في جامعة الكويت قوامها (٥٠٠) طالب وطالبة، ومن خلال الاعتماد على الاستبانة كأداة أساسية لجمع المعلومات. وكشفت الدراسة عن أن هناك مخاطر عدة تهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، من أبرزها: انتشار المخدرات والبطالة والفساد، كذلك ارتفاع معدلات العنف والجريمة والفتنة الطائفية والجمود الديني.

أولاً – مقدمة:

يعد الأمن الاجتماعي أحد المقومات المحورية لاستقرار المجتمع العربي عموماً، والمجتمع الكويتي على وجه الخصوص. حيث يعبر الأمن الاجتماعي عن حاجة ملحة ومستمرة للمواطن الكويتي الذي يستهدف التعايش في سلام اجتماعي مع شرائح وفئات اجتماعية متباينة عرقياً ودينياً. ومن ثم، فإنه بدون

* أستاذ الأنثروبولوجيا بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

أمن اجتماعي لن يستقيم وجود المجتمع، وستسوده الفوضى والتطرف والفتنة وعدم الاستقرار. ومن هنا، فالمجتمع الكويتي في أمس الحاجة اليوم إلى الإجراءات والبرامج والخطط الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط المواطن الكويتي بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته، وأقصى قدر من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

ويرتبط تحقيق الأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع الكويتي ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من المتغيرات الأساسية، التي يجب تحليلها تحليلاً دقيقاً، حيث ينتج من خلال التعامل مع هذه المتغيرات تأثيرات مختلفة، منها ما هو إيجابي يسهم في تدعيم مسيرة الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، ومنها ما هو سلبي يؤدي إلى مزيد من التدهور في العلاقات الاجتماعية، وإشاعة نوع من الفوضى والاضطراب، بالإضافة إلى مزيد من الانحراف والتطرف؛ الأمر الذي يؤدي بالأفراد إلى الشعور بالخوف وعدم الأمن والاغتراب عن المجتمع، ولاسيما في ظل مجتمع عربي ودولي يموج بالتحولات والتغيرات الضخمة في بنيته السياسية والأمنية.

ومن هنا، جاءت هذه الدراسة لتتوقف عند محددات الأمن الاجتماعي، الذي يمكن النظر إليه باعتباره من مكونات الأمن الوطني، الذي تسهم في تحقيقه مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة، ومروراً بالأجهزة الأمنية والتعليمية والإعلامية؛ وذلك بقصد صناعة عوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والمعايشة وروح المواطنة، والشعور بالانتماء والرغبة في التعبير عن المشاركة الإيجابية في الفعاليات الاجتماعية والسياسية بالمجتمع الكويتي. ومن ثم يكتسب هذا الموضوع أهميته من ارتباطه المباشر بحياة أفراد المجتمع، التي تتطلب نظرة جديدة وفكراً غير تقليدي يواكب حجم التغيرات والتحولات التي يعايشها مجتمعنا العربي عموماً والمجتمعي الكويتي على وجه الخصوص.

ثانياً – مشكلة الدراسة:

أكدت الدراسات الحديثة أن قضايا الأمن الاجتماعي تعد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية المعاصرة في الآونة الأخيرة، نظراً لكونها ذات

أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تلعب جميعها دوراً هاماً في تشكيل رؤية المجتمع حول حماية سلامة الدولة من جهة، وحماية أرواح المواطنين من جهة أخرى (Ambrosetti, 2008; Clarke, 2008; Newman, 2010; Christie, 2010; Robinson, 2011). والأمن الاجتماعي، حتى وإن كان في صورته العامة يعتبر مسؤولية خاصة بالدولة، إلا أنه يعتبر مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق الأفراد أيضاً، إذ إن ارتفاع الحس الأمني عند الأفراد من شأنه أن يضمن الاستقرار الحياتي للمواطن، بحيث يشعر بأن له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه، كما تعد عاملاً ضرورياً لحفظ توازنه الاجتماعي داخل المجتمع (Hofferth & Celand, 1998).

ومن ثم، فالأمن الاجتماعي هدف مشروع وغاية منشودة، فهو الخطوة لكل تنمية والأساس لكل استقرار. ومن هنا أدركت المجتمعات أهمية الجانب الأمني، فأولته جل عنايتها؛ لأنه المنطلق لكل تقدم ورقي، وهو ركن معادلة للتنمية بمفهومها الشامل (القرني، ٢٠٠٩: ٤٢-٤٣). وهذا ينطبق على المجتمع الكويتي الذي يحمل في ثقافته خصوصية محددة فيما يتعلق بمقومات الأمن الاجتماعي ومحدداته، والوضع الاجتماعي وطبيعة العلاقات السائدة للمجتمع المحلي (الكندري، ٢٠٠٦: ٧٦).

بعبارة أخرى، يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة، وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها، والسبيل إلى رقيّها وتقدمها؛ لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء، ويبعث الطمأنينة في النفوس، ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل. ويتحقق الأمن الاجتماعي بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحّد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا؛ لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار (رايس، ٢٠١٢: ٢).

ومن هذا المنطلق، يعد الأمن الاجتماعي إحدى أهم القضايا الأساسية التي

ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوجهات أفراد المجتمع الكويتي بوجه عام، وطلاب الجامعة على وجه خاص. فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاصرها المجتمع الكويتي في السنوات العشر الأخيرة انعكست على أفكار ومفاهيم وتصورات أفراد المجتمع الكويتي واستشعارهم بالأمن الاجتماعي. لذلك يمكن القول إن الأمن الاجتماعي حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار، وتستمد مقوماتها من النظام (المراياتي، ١٩٩٧: ١١). كذلك أدت وسائط الاتصال الحديثة ووسائله بالفرد العربي عموماً، والفرد الكويتي خصوصاً، إلى أن يعيش في بيئة جديدة، تزخر بمتغيرات جديدة تختلف عما عاشه الأجداد والآباء في الماضي، سواء في العادات والتقاليد وأنماط المعيشة، أو في طرق التربية والحوار، وغيرها من السلوكيات الجديدة التي جاءت بها هذه الوسائط الحديثة، التي انعكست بدورها على ملامح الأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع الكويتي (مجلة الوعي الإسلامي، ٢٠١٤: ٦٩).

ومن هنا، فقد برزت في الآونة الأخيرة تأكيدات على أهمية الأمن الاجتماعي؛ بوصفه من أهم حاجات الإنسان الاجتماعية، كما أنه من أهم ضمانات استقرار المجتمع ونموه، ويؤدي غيابه أو تدني مستواه إلى العديد من المشكلات التي يصعب السيطرة عليها ما لم تدعم مقومات الأمن الاجتماعي (رمزي، ٢٠٠٠: ٤). إذاً، فالأمن الاجتماعي يؤمن حالة من التوازن والاستقرار والتنظيم الاجتماعي، إذ إن المجتمع الذي يتوافر له الأمن الاجتماعي يكون في أعلى حالات التماسك الاجتماعي، وامتثال أفراده للقيم والمعايير الثقافية في المجتمع (السروجي، ٢٠٠٩: ٣٢)، وهذا ما أيدته دراسة الكبيسي عام ١٩٩٥ التي أظهرت أنه كلما ساد الأمن في المجتمع، كانت الروابط الاجتماعية بين أفراده قوية ومتينة (الكبيسي، ١٩٩٥: ٦).

وبما أن الطلاب هم نواة المجتمع ومستقبله، وهم الشريحة الأكثر حساسية بما يمر به المجتمع من أزمات وتحديات، فإن أهمية دراسة وتحليل رؤاهم حول مفهوم الأمن الاجتماعي ومخاطره يعد أمراً هاماً وضرورياً (نصيف ٢٠٠٩،

تريان ٢٠١٢، الحربي ٢٠١٤). بناء عليه، تحددت إشكالية الدراسة الراهنة في الإجابة عن التساؤلين الآتيين: ما المحددات الاجتماعية للأمن الاجتماعي بين طلاب جامعة الكويت؟ وكيف يدرك طلاب جامعة الكويت حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي؟ ومن هذه الإشكالية تأتي تساؤلات الدراسة:

بناء على ما سبق، اتخذت الدراسة من الأمن الاجتماعي موضوعاً للبحث، انطلاقاً نحو الوقوف على المحددات الاجتماعية للأمن الاجتماعي بين طلاب جامعة الكويت، باعتبارهم الشرائح الشبابية الأكثر اهتماماً بشؤون المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد استهدفت الدراسة، وبشكل محدد وواضح، الكشف عن ركائز ومقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، والمخاطر التي تهدده بحسب رؤية هؤلاء الشباب لها.

ثالثاً – أهداف الدراسة:

١ – تعرف مفهوم الأمن الاجتماعي وماهيته بين طلاب جامعة الكويت.

٢ – الكشف عن ركائز الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي.

٣ – تسليط الضوء على المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي.

رابعاً – تساؤلات الدراسة:

١ – ما مفهوم الأمن الاجتماعي السائد بين عينة الدراسة؟

٢ – ما ركائز الأمن الاجتماعي من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت؟

٣ – كيف يرى طلاب جامعة الكويت المخاطر التي تهدد أمنهم الاجتماعي؟

خامساً – مفاهيم الدراسة:

(١) – الأمن الاجتماعي:

يعد الأمن حاجة إنسانية، لذا كان أمن الإنسان غاية كل الأديان والمعتقدات والفلسفات، وظل على مر العصور مطلباً أساسياً لجميع الأجناس والدول. ومن ثم يمثل إحدى الركائز الأساسية في قيام الدولة والمجتمعات واستمرارها. وهو مفهوم يشمل عناصر متعددة ولازمة لبناء الدولة، حيث إن غياب أحد هذه

العناصر قد يدفع الدولة للسعي نحو الوسائل البديلة والكفيلة حرصاً منها على تحقيق أمنها (الشقحاء، ٢٠٠٤: ٣٥).

ولأن مصطلح الأمن الاجتماعي يبدو مستحدثاً فإن مضمونه قديم قدم المجتمع الإنساني، فلكل عصر همومه وتطلعاته، ولكل جيل مشاكله واهتماماته، وإذا عدنا إلى التاريخ نجد الأصول التاريخية لنظرية الأمن الاجتماعي لدى الحكماء القدامى والفلاسفة والمفكرين وعلماء الاجتماع (عدلي، ٢٠٠١: ١٢٠).

غير أن هناك شبه إجماع على غموض مفهوم الأمن وصعوبة وضع تعريف دقيق له. فالبعض يعتبر أن الأمن هو غياب خطر الحرب أو التهديد بالحرب، أو غياب الخوف من تعرض قيم الدولة الأساسية للعدوان، والبعض الآخر يعرف الأمن بأنه قدرة الدولة على رعاية مصالحها بدون التضحية بقيمها الأساسية. ولأن الأمن مرتبط بفكرة السلام وتحرر الإنسان من خطر العنف ودمار الحرب، تولد ميل عند كثير من الباحثين إلى توسيع تعريف الأمن ليشمل الخلاص من عدد كبير من التهديدات التي تقود إلى العنف، مثل الفقر والإرهاب والتدهور البيئي (سعيد، ٢٠٠٢: ١٩).

وتشير المصادر اللغوية لمفهوم الأمن الاجتماعي إلى التحرر من الخوف (المراياتي، ١٩٩٧: ١٠-١٢)، وطمأنينة النفس، وأمن البلد: اطمأن فيه أهله، وأمن الشر، السلامة منه؛ أي سلم وأمن فلان على كذا "وثق واطمأن عليه، وجعل أميناً عليه" (مصطفى، ١٩٧٢: ٢٨). أي أن الأمن هو الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان فرداً وجماعة في سائر ميادين العمران(الجيزاني، ٢٠١٤: ١٦٤). فالأمن: من أمن يأمن أمناً؛ فهو آمن، وآمن أمناً وأماناً، وأمانة: اطمأن ولم يخف، فهو آمن وأمن وأمين (الشطي، ٢٠٠٩: ٢٨).

أما اصطلاحاً، فالأمن هو محصلة لمجموعة من الأعمال والإجراءات التربوية، والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخلياً وخارجياً انطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الأمة، ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة، ويعد اصطلاح الأمن Security من أكثر

الاصطلاحات عمومية؛ ويرجع ذلك إلى أنه اصطلاح واسع مطاط، يستخدم في العديد من المجالات والمواقف. أما تعريف الأمن في الاصطلاح الشرعي فهو: مجموع القواعد الشرعية الناظمة لحياة الإنسان كفرد أو جماعة، تحفظ كلياته الخمس وجوداً وعدماً (عزوز، ٢٠١٠: ١٢٠). والأمن في الإسلام يعني السلامة والاطمئنان النفسي، وانتفاء الخوف على حياة الإنسان، أو على ما تقوم به حياته من مصالح وأهداف وأسباب ووسائل، أي ما يشمل أمن الإنسان الفرد، وأمن المجتمع، حيث إن للإسلام نظرته الفريدة تجاه مفهوم الأمن، وقد تمثل ذلك في النظرة الشمولية للأمن، فالأمن في الإسلام على كل شيء مادياً كان أو معنوياً (العمري، ٢٠٠٥: ١١٨-١١٩). ومن ثم يستهدف الأمن الاجتماعي تحقيق سلامة وتماسك المجتمع بتنظيماته الاجتماعية المختلفة (الفادني، ٢٠٠٥: ١٤).

وفي العلوم الاجتماعية يشير المصطلح إلى ظرف تتحقق فيه السلامة أو الضمان المالي الذي هو شكل من أشكال الاستثمار، أي أن المعنى المباشر للأمن يطابق معنى السلامة Safety والغياب التام للخطر المادي أو الاحتماء منه، وهذا هو المعنى الرئيسي الذي ينسب إلى مصطلح الأمن الوطني National Security من قبل علماء السياسة، كما أنه أساس المعنى الذي ينسب لمفهوم أمن الفرد (Gould, 1959: 626).

أما المنظمات الدولية، فتعرف الأمن الاجتماعي بأنه: النظام الذي تتكتل بموجبه جماعة من الدول، أو الجماعة الدولية في إطار تنظيم دولي عالمي أو إقليمي، كما هو في مواثيق جامعة الدول العربية، من أجل الدفاع عن المصالح المشروعة مجتمعة، أو أي خروج على قواعد الشرعية للدولة، والمقصود بذلك حماية الدول من الجرائم التي تنتهك شرعية الدول الأعضاء، وإذا كانت هذه التعريفات تلزم الأعضاء باحترام المواثيق، فإن الدساتير المحلية لكل دولة تضع المعايير التي تحفظ وتحافظ على الأمن الاجتماعي للمواطنة، وتنظم العلاقة بين سلطة الدولة الممثلة في الشرطة وبين أفراد المجتمع (هندي، ١٩٩٨: ٦١-٦٢).

على الجانب الآخر، فإنه كي يتحقق الأمن الاجتماعي للأسرة بالدرجة

الأولى، فإنه ينعكس إيجاباً على المجتمع بعد ذلك، ينبغي أن تتوافر العلاقات الاجتماعية القوية، وأن تدرك الأسرة مسؤولياتها ووظائفها، المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والتنشئة الدينية والسياسية، والوظيفة النفسية العاطفية، ودور كل منها وفعاليتها في اكتساب والتزام الأعضاء بالقيم والمعايير الاجتماعية الدينية، وتحقيق الاستقرار السياسي وإشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية (البنا، ٢٠٠٤: ٤-١٠).

كما يعرف مفهوم الأمن الاجتماعي بأنه كل الإجراءات والبرامج والخطط (السياسية والاقتصادية والثقافية... إلخ) الهادفة إلى توفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى قدر من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، وهذا يعني أن الأمن الاجتماعي لا يعني التأمين الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية وتأمين الحاجات الفيزيقية بما يعرف بالأمن الغذائي، فقد تجاوز الإنسان – بما أنه إنسان – مرحلة الحيوان المستهلك إلى مرحلة من حقه فيها – بل من واجبه – أن يعمل من أجل تحقيق مقومات الحياة الإنسانية الحقة (إسكندر، ١٩٨٨: ٤).

وبذلك نجد أن الأمن الاجتماعي حاجة ضرورية ملحة لأي مجتمع؛ كونه يتعلق بحياة جميع أبناء المجتمع من كل الشرائح، ويشمل الأصعدة الأمنية والسياسية والاجتماعية والتربوية والدينية، والثقافية، والصحية، والاقتصادية، ومن ثم، فإن الأمن الاجتماعي هو مسؤولية اجتماعية عظيمة، تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع (العوجي، ١٩٨٣: ٧٧).

وتتبنى هذه الدراسة مفهوم "الأمن الاجتماعي" الذي طرحه الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان (٢٠٠٠: ٤)، الذي عرفه على النحو الآتي: الأمن الاجتماعي، في معناه العام، لا يعني فقط غياب الصراعات المجتمعية العنيفة، بقدر ما يعني التأكيد على توافر حقوق الإنسان، والحكم الصالح، وحصول الفرد على التعليم والصحة، وقدرة الأفراد على تحقيق

طموحاتهم بكل أريحية ومساواة. إن أي خطوة في هذا الاتجاه ستهدف، بصورة أو بأخرى، إلى تقليص حالات الفقر، ومساعدة الأفراد على تحقيق وضع اقتصادي جيد، وجميع ذلك سيؤدي إلى تقليص حالات العنف الاجتماعي تدريجياً. إن الحرية من حالات العوز والخوف، والقدرة على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد في بيئة محايدة وغير متطرفة، تمثل جميعها الأسس الرئيسية للأمن الاجتماعي لأي مجتمع كان.

(٢) – الشباب:

يشكل الشباب شريحة عمرية متميزة بحالة من الفاعلية والدينامية. وقد جذبت هذه الفئة انتباه العلوم الإنسانية منذ النصف الثاني من القرن العشرين؛ لثلاثة اعتبارات: أولها الدور الذي قام به شباب العالم في فترات التحرير والاستقلال، حيث تبنى الشباب رؤى تخطت الحدود الوطنية والقومية وصولاً لمبادئ ومثل عليا، فتظاهروا لدعم وتأييد حرب التحرير الفيتنامية، وساندوا ثورات التحرر من الاستعمار داخل مجتمعات العالم الثالث. وتمثل الاعتبار الثاني في مكانة ودور الشباب في عملية التنمية والتحديث التي مرت بها مجتمعاتهم بعد الاستقلال، فكانوا هم الكوادر التي وقع على كاهلها عاتق التحديث والتنمية، فكان الاهتمام بأمر إعدادهم وتأهيلهم باعتبارهم من أكثر الشرائح العمرية قدرةً وفاعليةً على الإنجاز وتحقيق التقدم. أما الاعتبار الثالث فقد أسهمت في بلورته التحولات العالمية التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين، حيث ظهور الليبرالية الجديدة، وطرح صيغة مجتمع الرفاه بإنجازاتها المادية الكبيرة، ما أدى إلى تراجع الجوانب الروحية والمعنوية، فكانت حالة الانكسار التي عاشتها هذه الشريحة العمرية وما صاحبها من أسى ويأس عام قتلت روح التحرر والتمرد، فظهرت الجماعات الخارجة على النظام، وكان الأمر أكثر ضراوة داخل مجتمعات العالم الثالث، حيث أدى انهيار عمليات التنمية إلى خلق مصاعب جمة عديدة بالنسبة للشباب، كالبطالة، وتأخر سن الزواج، فانقطع الشباب عن المشاركة، ومارسوا حالة الانسحاب والنكوص نحو الجنس والغرائز، أو الهروب نحو

المخدرات أو الجماعات الدينية المتطرفة بحثاً عن الخلاص (سعد، ٢٠١٠: ٣٠٩-٣١٠).

هذا، وقد اختلف مفهوم "الشباب" باختلاف مداخل الاهتمام بهم، حيث يراهم علماء السكان وفقاً لمتغير السن، من هم أقل من عشرين عاماً، أو من تتراوح أعمارهم ما بين ١٥/ ٢٥ عاماً أو حتى الثلاثين عاماً. أما علماء النفس فيحددون هذه الشريحة من الداخل، حيث يعتبرون الشباب من اكتمل بناؤهم النفسي الذي يحقق المواءمة بين العنصر البيولوجي بمكوناته من الاحتياجات والغرائز، والعنصر القيمي المستمد من السياق الثقافي الاجتماعي، بما يؤهلهم للتفاعل السوي في الواقع الاجتماعي. ويرى البعض الآخر أن هذه المرحلة العمرية قد تكون من سن ١٥ إلى ٢٤ سنة (الطراح، ٢٠٠٣: ٢٠). ويرى البعض أنه يمكن أن نطلق كلمة شاب على كل من لازال يمر بمرحلة النمو في كل خصائصه، خاصة النواحي الجسمية والعقلية والنفسية. ويرى آخرون أن الشاب يمر بمرحلتين هما (انظر: حجازي، ٢٠٠٨: ١٥-١٦): مرحلة الشباب المبكر، وهي تمتد من ١٨-٢١ سنة. ومرحلة الشباب البالغ وهي تمتد من ٢١-٢٥ سنة.

سادساً - الإجراءات المنهجية للدراسة:

إن الشباب أكثر فئات المجتمع تعرضاً للمخاطر الاجتماعية، وذلك بحكم وضعهم الاجتماعي، من حيث إنهم فئة تعيش مرحلة انتقالية نحو تغيير وضعهم الفكري والاجتماعي من خلال تحصيل العلم والمعرفة، من شتى المنابع المتاحة لهم. والطلاب الجامعيون ليسوا فقط أكثر الفئات تعرضاً للتغير، بل إنهم يشكلون أقوى عوامل التغيير الثقافي والاجتماعي؛ لما يحملون من رؤى وتصورات تخالف في بعض جوانبها ما لدى الأجيال السابقة، التي عاشت بظروف وتقنيات تختلف تماماً عما هو موجود الآن (الحسن، ٢٠٠٨: ٢). ومن ثم يعزى اهتمامنا بدراسة المحددات الاجتماعية للأمن الاجتماعي ومخاطره بين طلاب الجامعة؛ إلى أنهم الشرائح الأكثر إدراكاً لحجم المخاطر التي يتعرض لها المجتمع الكويتي، ومن ثم الأكثر تلمساً لمعطيات ومضمون الأمن الاجتماعي.

(١) – التصميم:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، التي تقوم على وصف وتشخيص حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت؛ وذلك بقصد تحديد المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في تحديد ملامح الأمن الاجتماعي في الكويت. كما استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، الذي يعد من أهم المناهج المستخدمة في الإطار الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات والبيانات وتفسيرها، للدلالة على ما يحدث فعلاً؛ من أجل التوصل إلى استنتاجات وتعميمات.

(٢) – مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من طلاب جامعة الكويت، بكلياتها النظرية دون العملية من الذكور والإناث للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦. وتم اختيار مفردات عينة الدراسة من أربع كليات (كلية العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، كلية الحقوق، كلية العلوم الإدارية)؛ بحيث تم سحب عينة عشوائية منتظمة قوامها (٥٠٠) شاب من هذه الكليات، في ضوء قوائم طلاب كل كلية وأعدادها الإجمالية. تم اختيار مقررات دراسية عشوائية من هذه الكليات، وبعد استئذان أساتذتها، تم تقديم الاستبانة لهم، وكان الوقت المحدد ساعة كاملة.

(٣) – أدوات الدراسة:

اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات من أفراد العينة، وقياس الأمن الاجتماعي ومخاطره بين طلاب جامعة الكويت، الذين يمثلون الشباب الجامعي في جامعة الكويت، على اعتبار أن هذه الأداة توفر قدراً جيداً من الموضوعية العلمية بعيداً عن التحيز، وقد تكونت من جزأين، خصص الأول منهما لخصائص عينة الدراسة، فيما تضمن الجزء الثاني (٤٠) سؤالاً وفقرة، تم صياغتها لتحقيق الأهداف التي تسعى هذه الدراسة للوصول إليها.

(٤) – التحليل الإحصائي:

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية في تحليل بياناتها على مجموعة من المعاملات الإحصائية، تتمثل في النسب المئوية والمتوسطات الحسابية

والانحراف المعياري، واستخدمت الدراسة المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات بحسب أعلى متوسط حسابي، أما الانحراف المعياري، فيفيد في التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة.

سابعاً – النتائج:

(١) – خصائص عينة الدراسة:

– النوع:

الجدول (١)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع

النوع	ك	٪
ذكر	٢٩٤	٥٨,٨
أنثى	٢٠٦	٤١,٢
الإجمالي	**٥٠٠**	**١٠٠٪**

توضح بيانات الجدول (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع؛ حيث يتبين أن ٥٨,٨٪ من أفراد العينة من الذكور في مقابل ٤١,٢٪ من الإناث، وهذه التوزيعة للنوع في عينة الدراسة تعكس إلى حد كبير توزيع الطلاب في جامعة الكويت.

– العمر:

الجدول (٢)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للعمر

العمر	ك	٪
١٧–١٩	١٢٥	٢٥
٢٠–٢٢	٢٣٣	٤٦,٦
٢٣ فأكثر	١٤٢	٢٨,٤
المجموع	**٥٠٠**	**١٠٠٪**

يتضح من بيانات الجدول (٢) توزيع عينة الدراسة وفقاً للعمر، حيث يتبين أن الشريحة العمرية من ٢٠–٢٢ هي النسبة الكبرى ٤٦,٦٪ من إجمالي عينة الدراسة، ثم الشريحة العمرية من ٢٣ فأكثر بنسبة ٢٨,٤٪، تليها الشريحة العمرية من ١٧–١٩ عاماً بنسبة ٢٥٪، وهذه الشرائح العمرية ترتبط بطبيعة الحال بتوزيع عينة الدراسة على المستويات الدراسية.

– الكليات والنوع:

الجدول (٣)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للكليات والنوع

الكلية	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
كلية العلوم الاجتماعية	٩٩	١٩,٨	٥٦	١١,٢	١٥٥	٣١
كلية الآداب	٦٤	١٢,٨	٤١	٨,٢	١٠٥	٢١
كلية الحقوق	٧١	١٤,٢	٥٤	١٠,٨	١٢٥	٢٥
كلية العلوم الإدارية	٦٠	١٢	٥٥	١١	١١٥	٢٣
الإجمالي	**٢٩٤**	**٥٨,٨**	**٢٠٦**	**٤١,٢**	**٥٠٠**	**٪١٠٠**

يتضح من بيانات الجدول (٣) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الكلية والنوع؛ حيث يلاحظ من بيانات ذلك الجدول أن هناك قدراً من التقارب في تمثيل الذكور والإناث في الكليات التي سحبت منها عينة الدراسة، مع اختلافات طفيفة؛ حيث شكل الذكور النسبة الكبرى في عينة كلية العلوم الاجتماعية بنسبة ١٩,٨٪ في مقابل ١١,٢٪ للإناث، أما الحال في كلية الحقوق فهناك قدر من التقارب بين الذكور والإناث، ١٤,٢٪ للذكور في مقابل ١٠,٨ ٪ للإناث، وكذلك الحال في كلية العلوم الإدارية ١٢٪ للذكور في مقابل ١١٪ للإناث، وكذلك الحال في كلية الآداب ١٢,٨٪ للذكور في مقابل ٨,٢ ٪ للإناث.

(٢) – مفهوم الأمن الاجتماعي بين عينة الدراسة:

الجدول (٤)
مفهوم الأمن الاجتماعي السائد بين عينة الدراسة

م	ماذا يعني الأمن الاجتماعي لك	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
١	خلو المجتمع من الجرائم	٤٠٠	٨٠	٩٥	١٩	٥	١	٢,٧٩	٠,٤٣	٦
٢	الشعور بالطمأنينة والسكينة في المجتمع	٤٠٢	٨٠,٤	٩٦	١٩,٢	٢	٠,٤	٢,٨٠	٠,٤١	٥
٣	الحصول على مسكن آمن	٤٣٠	٨٦	٤٠	٨	٣٠	٦	٢,٨٠	٠,٥٣	٤
٤	الحصول على وظيفة آمنة	٤٨١	٩٦,٢	١١	٢,٢	٨	١,٦	٢,٩٥	٠,٢٩	٢
٥	الحياة في سلام واستقرار سياسي	٤٩٠	٩٨	٩	١,٨	١	٠,٢	٢,٩٨	٠,١٦	١
٦	إشباع الاحتياجات الأساسية	٤٥٠	٩٠	٤٥	٩	٥	١	٢,٨٩	٠,٣٤	٣
٧	المتوسط العام للمحور	اتجاه أفراد العينة (نعم) ٩٥,٦٧٪						٢,٨٧	٠,٣٩	

يتكشف من بيانات الجدول (٤) ملامح مفهوم الأمن الاجتماعي السائد بين عينة الدراسة من طلاب جامعة الكويت؛ فقد بلغ المتوسط العام للموافقة على عناصر المحور المتضمن مفهوم الأمن الاجتماعي ٢,٨٧ وبنسبة ٩٥,٦٧٪، وهي نسبة مرتفعة للغاية تعكس المعنى الإيجابي لمفهوم الأمن الاجتماعي بين أفراد العينة. ويلاحظ من بيانات ذلك الجدول وفقاً للمتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات الجدول أن العبارة (٥) المتعلقة بالحياة في سلام واستقرار سياسي جاءت في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي ٢,٩٨ وانحراف معياري ٠,١٦ مما يدل على أن المعنى الأهم والأول لعينة الدراسة للأمن الاجتماعي يعني بالنسبة لهم العيش في مجتمع يتمتع بالسلام والاستقرار السياسي. وجاءت الفقرة (٤) المتعلقة بالحصول على وظيفة آمنة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي ٢,٩٥ وانحراف

معياري ٠,٢٩، وهذه النتيجة مرتبطة بشكل مباشر بالشريحة العمرية لعينة الدراسة وطموحاتها وأهدافها المستقبلية، فبعد الشعور بالسلام والاستقرار تأتي الرغبة في التوظيف والحصول على وظيفة آمنة؛ وذلك بقصد تحقيق الأهداف الشخصية والمستقبلية. أما الفقرة (٦) المتعلقة بإشباع الاحتياجات الأساسية فجاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي ٢,٨٩ وانحراف معياري ٠,٣٤ وهو ترتيب – إلى حد كبير – منطقي، حيث إن إشباع الاحتياجات الأساسية مهمة للإنسان كي يستشعر حالة الأمن الاجتماعي. وإذا ما حاولنا قراءة إشباع الاحتياجات للمواطن الكويتي في ضوء تصنيف (ماسلو) لحاجات الأمن ضمن ترتيب متقدم في التنظيم الهرمي للدوافع، ففي المستوى الأول تأتي الحاجة الأولية، التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالبقاء، مثل الحاجة إلى الطعام والماء والنوم، وفي الترتيب الثاني تأتي حاجات الأمن، والتي تظهر كدوافع مسيطرة حينما يتم إشباع الحاجات الأولية، وتتضمن حاجات الأمن: الحاجة إلى البنية والنظام والأمان والقابلية للتنبؤ، والهدف الأول للشخص الذي يعمل عند هذا المستوى هو أن ينقص الشك ويتخلص من الريبة وعدم اليقين في حياته، فإذا تم إشباع حاجات الأمن يتأكد الفرد أنه يعيش في بيئته متحرراً من الخطر، وهذا ما تفتقده الشخصية الكويتية التي تتقوقع حول ذاتها وتنشغل بأمور حياتية ثانوية، وتترك الأمن برمته إلى الدولة. فالأمن ذو أثر إيجابي على عطاء الفرد العلمي والاقتصادي وتآلفه وتضامنه الاجتماعي مع المجتمع الذي يعيش فيه، وكذا توافقه النفسي والاجتماعي، الذي بدوره يؤدي إلى مجتمع آمن (الزهراني، ٢٠٠٧: ٢٠).

أما الفقرة (٣) المتعلقة بالحصول على مسكن آمن فجاءت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي ٢,٨٠ وانحراف معياري ٠,٥٣، وهذا المفهوم للأمن الاجتماعي مرتبط كذلك بأهداف الشباب في تلك الفترة، حيث الرغبة في الحصول على مسكن ومن ثم الزواج وتكوين حياة أسرية آمنة، وعلى هذا الأساس، فإن العجز في الحصول على المسكن الآمن يتسبب في فقدان الشعور بالأمن الاجتماعي بين الشباب الكويتي. أما الفقرة (٢) المتعلقة بالشعور بالطمأنينة والسكينة في المجتمع فقد جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط

حسابي ٢,٨٠ وانحراف معياري ٠,٤١، ولا يعني بلوغ هذه الفقرة المرتبة الخامسة – وهي مرتبة متأخرة مقارنة بالفقرات السابقة – أن الشعور بالطمأنينة شعور ثانوي للإحساس بالأمن الاجتماعي، وإنما السبب في بلوغ تلك الفقرة تلك المرتبة أن تفكير الشباب في الأمن الاجتماعي مرتبط بتحقيق بعض الإشباع المرتبطة بالمسكن والوظيفة وإشباع الاحتياجات الأساسية، التي بلا شك ترتبط بشكل أو بآخر بالشعور بالطمأنينة والسكينة، وأخيراً جاءت الفقرة (١) المتعلقة بخلو المجتمع من الجريمة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي ٢,٧٩ وانحراف معياري ٠,٤٣.

(٣) – ركائز الأمن الاجتماعي من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت:

الجدول (٥)

ركائز الأمن الاجتماعي من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت

م	ركائز الأمن الاجتماعي	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
١	أستشعر انتشار قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع الكويتي	١٧٠	٣٤	١٤٢	٢٨,٤	١٨٨	٣٧,٦	١,٩٦	٠,٨٥	٧
٢	هناك تكاتف وتعاضد بين أفراد المجتمع الكويتي	٢٠٢	٤٠,٤	١٦٨	٣٣,٦	١٣٠	٢٦	٢,١٤	٠,٨٠	٤
٣	تتوافر للمواطن الكويتي مقومات الحياة المعيشية الكريمة	٣٢٠	٦٤	٧٢	١٤,٤	١٠٨	٢١,٦	٢,٤٢	٠,٨٢	٢
٤	الجميع في المجتمع الكويتي متساوون أمام القانون	٢٩٩	٥٩,٨	١٣٤	٢٦,٨	٦٧	١٣,٤	٢,٤٦	٠,٧٢	١
٥	هناك التزام ديني معتدل بين أفراد المجتمع الكويتي	٢١٨	٤٣,٦	٢٠١	٤٠,٢	٨١	١٦,٢	٢,٢٧	٠,٧٢	٣

تابع/ الجدول (٥)
ركائز الأمن الاجتماعي من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت

م	ركائز الأمن الاجتماعي	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
٦	هناك قبول للآخر وتسامح بين أفراد المجتمع الكويتي	١٩٨	٣٩,٦	١٤٦	٢٩,٢	١٥٦	٣١,٢	٢,٠٨	٠,٨٤	٥
٧	غياب التهديد والخطر الذي يهدد المواطن الكويتي	١٩٤	٧٧,٦	١١٤	٢٢,٨	١٩٢	٣٨,٤	٢	٠,٨٨	٦
٨	المتوسط العام للمحور	اتجاه أفراد العينة (محايد) ٧٣٪						٢,١٩	٠,٨٣	

إن مقومات الأمن الاجتماعي هي الركائز التي يرتكز عليها كمطلب أساسي لقيام مجتمع ينعم بالأمن بجميع صوره وفي جميع مناحي الحياة؛ لأن الأمن الاجتماعي أساسه العلاقات الاجتماعية في مستويات ومسارات متعددة الاتجاهات، وهذه العلاقات ترتكز على عدد من القيم الإيجابية وإنسانية الطابع كالتكاتف، والتعاضد، والمؤازرة، والعدل، والمسؤولية، والاحترام، وبصورة متبادلة بين جميع الأطراف. ويرتكز على مقومات اقتصادية توفر حياة كريمة، ومقومات قانونية كقوة جهاز الأمن الداخلي، ونزاهة القضاء وسيادة القانون، كما يرتكز على مقومات سياسية كالشرعية، والحرية، والمسؤولية، وحكومة قوية. ويرتكز أيضاً على مقومات ثقافية كالتوجه الإيجابي المتبادل بين الجماعات في المجتمع، والالتزام الديني، وقيم التعاون والتكافل (القرني، ٢٠٠٩: ٦٥).

ويتكشف من بيانات الجدول (٥) ركائز الأمن الاجتماعي من وجهة نظر عينة الدراسة من طلاب جامعة الكويت، ومدى توافر تلك المقومات في المجتمع الكويتي. فقد بلغ المتوسط العام للموافقة على عناصر المحور المتضمن ركائز الأمن الاجتماعي ٢,١٩ وبنسبة ٧٣٪، وهي نسبة منخفضة، تعكس حالة من

عدم القطع في الموافقة على عبارات هذا المحور المتضمنة لركائز الأمن الاجتماعي، ومن ثم كان الاتجاه العام السائد بين أفراد العينة على هذا المحور من الدراسة محايداً.

ويلاحظ من بيانات ذلك الجدول وفقاً للمتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات الجدول أن العبارة (٤) المتعلقة بأن الجميع في المجتمع الكويتي متساوون أمام القانون جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٢,٤٦ وانحراف معياري ٠,٧٢؛ مما يدل على أن الركيزة الأولى للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي من وجهة نظر عينة الدراسة هي استشعارهم بأن الجميع متساوون أمام القانون. وجاءت الفقرة (٣) المتعلقة بتوافر مقومات الحياة المعيشية الكريمة للمواطن الكويتي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي ٢,٤٢ وانحراف معياري ٠,٨٢، وهذا إن دل فإنما يدل على اتجاه إيجابي بين عينة الدراسة فيما يتعلق بتوافر مقومات الحياة المعيشية في المجتمع الكويتي، مما ينعكس على حالة الأمن الاجتماعي.

أما الفقرة (٥) المتعلقة بأن هناك التزاماً دينياً معتدلاً بين أفراد المجتمع الكويتي جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي ٢,٢٧ وانحراف معياري ٠,٧٢٤. وهذا إن دل فإنما يدل على انخفاض مرتبة الالتزام الديني كمقوم من مقومات الأمن الاجتماعي لدى الشباب الكويتي، وكذلك يعني أن ثمة إشكالات متعلقة بالالتزام الديني، وعلى هذا الأساس ارتفعت نسبة الشباب المحايدين على هذه العبارة وبلغت نسبتهم ٤٠,٢٪.

أما الفقرة (٢) المتعلقة بأن هناك تكاتفاً وتعاضداً بين أفراد المجتمع الكويتي في المجتمع فقد جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي ٢,١٤ وانحراف معياري ٠,٨٠، وهو ما يعكس أن هناك بعض التراجع في علاقات التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الكويتي، ربما تكون طبيعة الحياة الاقتصادية الآنية سبباً رئيساً في ذلك. فالأمن الاجتماعي يقوم على مقومات

وأسس عدة، يأتي على رأسها التماسك بين أفراد المجتمع، ثم التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة، وأخيراً التعاطف بين أبناء الوطن الواحد. فالتماسك بين أفراد المجتمع يعد من المسلمات التي لها أولوية في تحقيق الأمن الاجتماعي، والتي يساعد عليها كون المجتمع مكتفياً اقتصادياً وثقافياً، وكون الأفراد يشعرون بانتمائهم إلى وطنهم ومجتمعهم انتماءً وثيقاً حياً يتفاعل معه الجميع، ذلك الانتماء هو الأساس للحياة الاجتماعية السليمة.

أما الفقرة (٦) المتعلقة بأن هناك قبولاً للآخر وتسامحاً بين أفراد المجتمع الكويتي فجاءت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي ٢,٠٨ وانحراف معياري ٠,٨٤، وهو ما يعكس أيضاً إشكالية في قبول الآخر وفي ثقافة التسامح مع الآخر، الأمر الذي ينعكس على حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي.

وجاءت الفقرة (٧) المتعلقة بغياب التهديد والخطر الذي يهدد المواطن الكويتي في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي ٢ وانحراف معياري ٠,٨٨، وتراجع ترتيب هذه الفقرة إن دل فإنما يدل أن هناك أخطاراً حقيقية تهدد المواطن الكويتي، وتنعكس على حالة الأمن الاجتماعي عموماً. كما جاءت الفقرة (١) المتعلقة باستشعار انتشار قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع الكويتي في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي ١,٩٦ وانحراف معياري ٠,٨٥، وهو ما يعني ضمناً أن هناك مشكلة فيما يتعلق بقيم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الكويتي، ومن ثم تتطلب مزيداً من البحث والدراسة. وفي هذا الصدد تشير دراسة (العقيل، ٢٠٠٢) إلى أنه مع ضعف قيمة المسؤولية الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فإن هذا ينذر بعدم الاستقرار والتماسك والتوازن وبناء المجتمع، فالكل يتجه نحو أمنه الخاص به، ومن ثم تتكون مسؤولية فردية بدلاً من المسؤولية الجماعية (العقيل، ٢٠٠٢: ٦٠).

إن الأمن الاجتماعي يرتكز في أحد جوانبه الجوهرية على توفير ضمانات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويضمن للأفراد الأمن في ممتلكاتهم

وأفكارهم. وبذلك يعني الأمن الاجتماعي لغالبية الناس الحماية للغير من تهديدات المجرمين وأفعالهم، كما يعني أيضاً الحماية من التقلبات المفاجئة والضارة في نمط الحياة اليومية سواء أكان ذلك في المنزل أم الوظيفة أم المحيط الاجتماعي أم البيئة (علي، ٢٠٠٧: ٣١).

أما التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة، فإن للألفة، وكما وضحت العديد من الدراسات السسيولوجية، دوراً في تحقيقه، وذلك عبر توافق المجتمع على مبادئ سلوكية وأخلاقية واجتماعية واحدة تضمن التناسب والتقارب في المواقف والتطلعات، فإذا تأمن هذا التوافق بين أفراد المجتمع وأبناء الوطن الواحد حول المبادئ السلوكية والأخلاقية والاجتماعية يكون قد تأمن أحد المقومات الأساسية للأمن الاجتماعي، فالأمن الاجتماعي لا يقوم إلا على أرضية ثابتة وصلبة مكونة من تلك المبادئ (يوسف ٢٠٠٨، عزوز ٢٠١٠).

(٤) – المتغيرات الأساسية المرتبطة بتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي:

إن تحقيق الأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من المتغيرات الأساسية التي يجب تحليلها تحليلاً دقيقاً، حيث ينتج من خلال التعامل مع هذه المتغيرات تأثيرات مختلفة، منها ما هو إيجابي يسهم في تدعيم مسيرة الأمن الاجتماعي، ومنها ما هو سلبي يؤدي إلى مزيد من التدهور في العلاقات الاجتماعية، وإشاعة نوع من الفوضى والاضطراب، بالإضافة إلى مزيد من الانحراف والتطرف، الأمر الذي يؤدي بالأفراد إلى الشعور بالخوف وعدم الأمن والاغتراب عن المجتمع. وفي هذا السياق تم الاستعانة بدراسة بينت أن هناك سبعة متغيرات أساسية مرتبطة بتحقيق الأمن الاجتماعي للمجتمع (الحسن، ١٩٩٥: ١١٥) تم توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول (٦)
المتغيرات الأساسية المرتبطة بتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي

م	المتغيرات	فعال		محايد		غير فعال		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
١	المؤسسات التعليمية	٤٢٨	٨٥,٦	١٨	٣,٦	٥٤	١٠,٨	٢,٧٥	٠,٦٤	٤
٢	المؤسسات الحكومية وأجهزتها المختلفة	٤١٧	٨٣,٤	١٠	٢	٧٣	١٤,٦	٢,٦٩	٠,٧١	٥
٣	المؤسسة الدينية وفعاليتها	٤٦٦	٩٣,٢	١٩	٣,٨	١٥	٣	٢,٩٠	٠,٣٩	٢
٤	الأسرة والتنشئة الاجتماعية	٤٢٩	٨٥,٨	٤٥	٩	٢٦	٥,٢	٢,٨١	٠,٥١	٣
٥	الأجهزة الأمنية الفاعلة	٤٨١	٩٦,٢	١٥	٣	٤	٠,٨	٢,٩٥	٠,٢٤	١
٦	الإعلام الكويتي ونشر الأخبار الصادقة	٣٠٩	٦١,٨	١١٠	٢٢	٨١	١٦,٢	٢,٤٦	٠,٧٦	٦
٧	مؤسسات المجتمع المدني	٢١٤	٤٢,٨	١٢٢	٢٤,٤	١٦٤	٣٢,٨	٢,١٠	٠,٨٦	٧
٨	المتوسط العام للمحور	اتجاه أفراد العينة (فعال) ٨٨,٦٪						٢,٦٦	٠,٦٨	

توضح بيانات الجدول (٦) المتغيرات الأساسية المرتبطة بتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، ويتبين لنا أن المتوسط العام لهذا المحور يعكس لنا فعالية المؤسسات والأجهزة ذات الصلة المباشرة بتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، وقد بلغت نسبة الفعالية لهذه المؤسسات والأجهزة من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت ٨٨,٦٪ ومتوسط حسابي بلغ ٢,٦٦.

هذا، وقد جاءت الفقرة (٥) المتعلقة بفعالية الأجهزة الأمنية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ ٢,٩٥ وانحراف معياري ٠,٢٤، وهذا إن دل فإنما يدل على الوعي السائد بين طلاب جامعة الكويت، فيما يتعلق بأهمية الأجهزة الأمنية في حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار في المجتمع الكويتي، وكذلك استشعار دور وفعالية تلك الأجهزة في تحقيق الأمن الجنائي والاجتماعي معاً. وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (فرج الله، ١٩٩٦) التي أكدت أن هناك دوراً

اجتماعياً للشرطة، وهو ما لا يرتبط بالأمن ولا بالجريمة وإنما ينبع من كون الشرطة جهازاً خدمياً يتحلى أفراده بزي مميز، وتتوافر لديهم إمكانات تكفل أداء خدمات إغاثة، نقل مريض، خدمات إدارية، إنقاذ، تهذيب وإصلاح، ورقابة. وهو ما يفسر تزايد الإلحاح على مرافق شرطة النجدة التي لا يقتصر دورها عند حد الاستجابة للبلاغات المتعلقة بالجرائم فحسب، وإنما إلى تطوير أطر الدوريات المعتادة، والتحول إلى الدورية الشاملة التي تستجيب لكل ما يصادفها من بلاغات أو استدعاءات (فرج الله، ١٩٩٦: ١١).

وجاءت الفقرة (٣) المتعلقة بالمؤسسة الدينية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ ٢,٩٠ وانحراف معياري ٠,٣٩، وهذا إن دل فإنما يدل على الدور المحوري للمؤسسة الدينية في تحقيق السلام الاجتماعي والاستقرار النفسي، والتآلف بين المذاهب الدينية المتعددة في المجتمع الكويتي. كما جاءت الفقرة (٤) المتعلقة بالأسرة والتنشئة الاجتماعية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ ٢,٨١ وانحراف معياري ٠,٥١، وهذا يعني أن الأسرة احتلت المرتبة الثالثة بعد المؤسسة الأمنية والدينية في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي. ولا يقلل ذلك من فعالية الأسرة الكويتية، وإنما يؤكد أن حفظ الأمن في المجتمع في المقام الأول مسؤولية أجهزة الأمن ومؤسساته المختلفة. كما أن نشر خطاب ديني وسطي هو الآخر يسهم في حفظ الأمن والاستقرار الاجتماعي. وفي هذا الإطار يعول كثيراً على الأسرة الكويتية في تحقيق الانسجام الاجتماعي ودعم القيم الإيجابية، وهذا ما أكدته أيضاً كل من البنا (٢٠٠٤) وعثمان (٢٠١٢).

أما الفقرة (١) المتعلقة بالمؤسسات التعليمية فجاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ ٢,٧٥ وانحراف معياري ٠,٦٤، وهذا يدل على أهمية المؤسسات التعليمية سواء المدرسة أو الجامعة في نشر القيم الإيجابية التي تنعكس فيما بعد على حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي. كما جاءت الفقرة (٢) المتعلقة بالمؤسسات الحكومية في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ ٢,٦٩ وانحراف معياري ٠,٧١؛ مما يعني أن قيام المؤسسات

الحكومية بأدوارها المختلفة المنوطة بها يسهم بدرجة أو بأخرى في تحقيق الأمن الاجتماعي.

على الجانب الآخر، جاءت الفقرة رقم (٦) المتعلقة بالإعلام الكويتي في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ ٢,٤٦ وانحراف معياري ٠,٧٦، وهذا يعني أن المؤسسة الإعلامية شريك أساسي في صناعة الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي؛ بما تبثه من أخبار صادقة ومطمئنة لأفراد المجتمع. وفي هذا الصدد يشير "الرميح" إلى أن الإعلام هو أحد أدوات الأمن الاجتماعي، وعليه أن يعي هذه الحقيقة، وأن يقدمها للمواطن دون تضخيم أو إهمال. ونرى نحن أن هذه الحقيقة الاجتماعية يتعرض لها بشكل غير مباشر إعلامنا، ولكنه لا يواجهها بغرض تفكيكها ودراسة بنيتها ومن ثم تركيبها لصالح المواطن، فهناك تيارات تجري تحت السطح الاجتماعي الكويتي مسكوت عنها علناً وممارسة بشكل واضح، وبمجرد إهمالها وعدم الحديث عنها تشكل قاعدة للإخلال بالأمن الاجتماعي (الرميح، ١٩٩٨: ١٩١-١٩٢). كذلك تشير دراسة (الفادني، ٢٠٠٥) إلى أن العديد من الشروخ الاجتماعية والمعنوية والسلوكية السالبة ومظاهر الانحلال والتفسخ الاجتماعي التي أصابت العديد من المجتمعات المحافظة يقف وراءها العديد من البرامج والأفكار الوافدة عبر الفضائيات الآتية من مجتمعات تخالفنا في المعتقد والسلوك والثقافة، لهذا يحدث صراع داخلي بين الفرد ودواخله، وبين المجتمع وأفراده، وبين الأفراد والمجتمع الذي يعيش فيه، فتحدث الشروخات الاجتماعية والشيزوفرانيا والانفصام الفكري والسلوكي، بحيث يصبح الفرد وكأنه ممزق ومتنازع؛ مما يؤدي إلى انطماس شخصية الفرد والمجتمع (الفادني، ٢٠٠٥: ٥٣-٥٤).

وأخيراً جاءت الفقرة (٧) المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ ٢,١٠ وانحراف معياري ٠,٨٦، وهو ما يعني أن مؤسسات المجتمع المدني الكويتي لا تزال بحاجة إلى مزيد من العمل الاجتماعي التطوعي الجاد كي يتحقق الأمن الاجتماعي. وهذا ما سعت إليه دراسة

(يكن، ٢٠٠٧) في دراستها حول مؤسساتنا الأهلية ودورها في الأمن الاجتماعي. وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسة التي قدمها يكن (٢٠٠٧) ونصيف (٢٠٠٩).

(٥) – المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي:

الجدول (٧)

المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي

م	المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي	بدرجة عالية		بدرجة متوسطة		بدرجة قليلة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
١	العمالة الوافدة	٢٨٨	٥٧,٦	١١٨	٢٣,٦	٩٤	١٨,٨	٢,٣٩	٠,٧٨	٧
٢	الإرهاب	٢٩١	٥٨,٢	٨٨	١٧,٦	١٢١	٢٤,٢	٢,٣٤	٠,٨٤	٨
٣	الفتنة الطائفية	٣٧٢	٧٤,٤	١٠٣	٢٠,٦	٢٥	٥	٢,٦٩	٠,٥٦	٥
٤	الجمود الديني والتعصب المذهبي	٣٥٠	٧٠	٩٩	١٩,٨	٥١	١٠,٢	٢,٦٠	٠,٦٧	٦
٥	ارتفاع معدلات العنف والجريمة	٣٩٩	٧٩,٨	٦٥	١٣	٣٦	٧,٢	٢,٧٣	٠,٥٩	٤
٦	انتشار المخدرات	٤١١	٨٢,٢	٧٧	١٥,٤	١٢	٢,٤	٢,٨٠	٠,٤٦	١
٧	الفساد	٤٢٦	٨٥,٢	٤١	٨,٢	٣٣	٦,٦	٢,٧٩	٠,٥٥	٣
٨	البطالة	٤٢٠	٨٤	٦٠	١٢	٢٠	٤	٢,٨٠	,٠٤٩	٢
٨	المتوسط العام للمحور	اتجاه أفراد العينة (بدرجة عالية) ٨٨٪						٢,٦٤	٠,٦٥	

توضح بيانات الجدول (٧) المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، وذلك من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت، حيث يتبين أن الاتجاه بين أفراد عينة الدراسة إزاء تلك المخاطر كانت بدرجة عالية وذلك بنسبة ٨٨٪ وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٦٤، وهو ما يعني إيمان طلاب جامعة الكويت واقتناعهم التام بأن هناك مخاطر عدة تهدد حالة الأمن والاستقرار الاجتماعي في المجتمع الكويتي. ومن أولى هذه المخاطر انتشار المخدرات التي جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ ٢,٨٠ وانحراف معياري ٠,٤٦، ولاشك أن المخدرات وانتشارها في دول الخليج عامة والمجتمع الكويتي على وجه

الخصوص يعد من المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي، لاسيما أنها تستهدف الشباب في المقام الأول، ومن ثم تهدد مستقبله وقوته البشرية الأساسية. أما الخطر الذي احتل المرتبة الثانية فكانت البطالة التي تواجه الشباب الكويتي، وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٨٠ وانحراف معياري ٠,٤٥، وهو ما يعني ضمناً أن تعطل الشباب يهدد حالة الأمن الاجتماعي، حيث يعيش هؤلاء الشباب وقت فراغ كبيراً لا يستثمرونه، كما ينعكس على الحالة النفسية لهؤلاء الشباب وخاصة الذين حصلوا على مؤهل جامعي، مما يصيبهم بالإحباط واليأس، ومن ثم يحول هؤلاء الشباب إلى قوة سلبية وقنبلة موقوتة تنعكس على حالة الأمن الاجتماعي، حيث تشير العديد من الدراسات في هذا السياق إلى أن هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل ينضمون في بعض الحالات إلى الجماعات الإرهابية والفكرية المتطرفة، رغبة في الانتقام من المجتمع الذي تجاهل احتياجاتهم (الوداعي ٢٠٠٥، تريان ٢٠١٢، الحربي ٢٠١٤).

إن مشكلة المخدرات لا تقف عند تعاطي الأفراد للمواد المخدرة، بل تتعداها لتشمل خلق مشكلات أخرى قد تكون مميتة، مثل ارتباطها بحوادث الطرق مثلاً ومعدلات الجريمة. فلم تعد مشكلة المخدرات وانتشارها مشكلة سلوكية فقط، بل امتدت آثارها إلى المستوى الصحي والاقتصادي وحتى السياسي (الكندري، ٢٠٠٦: ٩٢).

ويتجلى السلوك الهروبي بالهرب من مواجهة غموض الاحتمالات إلى تجنب التفكير بالواقع واحتمالاته. وهذا السلوك يفسر ارتفاع نسبة الإدمان والإقبال على الإكثار من المسممات في المجتمع الخليجي (النابلسي، ٢٠٠١).

ويتجلى دور الشباب في مواجهة هذه المهددات من خلال غرس القيم الجماعية والطبيعية التقليدية في نفوس الشباب، التي تشكل سياجاً متماسكاً يحيط ببناء شخصيته وحركتها في المجال الاجتماعي. وبين الفردية الثقافية الشائعة في المدينة، لكي لا تضطرب لديه المعايير(العاني، ٢٠٠٩: ٩٤).

أما الخطر الذي احتل المرتبة الثالثة فكان الفساد، الذي أضحى مستشرياً

في مجتمعنا العربي عامة، ومن ثم ينعكس أثره بشكل كبير على حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، فقد بلغ المتوسط الحسابي ٢,٧٩ وانحراف معياري ٠,٥٥، حيث إن انتشار الفساد يحرم الكثير من أفراد المجتمع الكويتي من استحقاقاتهم الاقتصادية وحصولهم على موارد المجتمع الكويتي بشكل عادل. كما شكلت ارتفاع معدلات العنف والجريمة في المجتمع الكويتي الخطر الرابع الذي يهدد حالة الأمن الاجتماعي، وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٧٣ وانحراف معياري ٠,٥٩، ولاشك أن ارتفاع معدلات الجريمة والعنف ينعكس بشكل مباشر على حالة الأمن الجنائي، الذي ينعكس بدوره على حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي.

بينما جاءت الفتنة الطائفية في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ ٢,٦٩ وانحراف معياري ٠,٥٦، وهو ما يعني أن الفتنة الطائفية في المجتمع الكويتي تنعكس بشكل مباشر على حالة الأمن الاجتماعي، وتهدد استقرار المجتمع الكويتي. واستكمالاً لهذه الحالة، جاء الجمود الديني والتعصب المذهبي في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي بلغ ٢,٦٠ وانحراف معياري ٠,٦٧، وهو ما يشخص الأزمة الحقيقية التي يعايشها المجتمع الكويتي، ويؤكد أهمية الدور الذي لابد أن تقوم به المؤسسة الدينية في هذا الصدد.

هذا، وقد جاءت العمالة الوافدة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ ٢,٣٩ وانحراف معياري ٠,٧٨، وهو ما يعكس الخطورة الحقيقية التي تسببها العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي عامة والمجتمع الكويتي خاصة، بما تحمله من قيم وعادات وتقاليد مختلفة تماماً عن عادات المجتمع الكويتي وقيمه؛ مما ينعكس على حالة الأمن الاجتماعي الكويتي. وأخيراً جاء الإرهاب وظواهره المختلفة في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ ٢,٣٤ وانحراف معياري ٠,٨٤، فقد أضحى منتشراً بكثافة في مجتمعاتنا العربية، وخاصة ما يرتبط به من الجماعات المتطرفة والظواهر الداعشية. وهذا ما أشارت إليه دراسة (محمد، ٢٠١١) التي اعتبرت ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تواجه

المجتمع الدولي اليوم، وتتضح خطورة هذه الظاهرة في عدد ضحايا الإرهاب وفي الخسائر المادية الناجمة عنه. ولا يقتصر الإرهاب اليوم على أفعال يرتكبها فرد أو مجموعة أفراد بدافع الحصول على منافع مادية أو سياسية، بل إنه يشمل أيضاً الحملات الواسعة التي تشنها الدول لقمع حركات تحررية وطنية، أو لغرض سياسات أو اتجاهات داخلية أو خارجية على دول أخرى، وهكذا يتحول الإرهاب إلى أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وإلى وسيلة من وسائل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا شك أن هذا يؤدي إلى تأزم العلاقات بينها؛ مما قد يدفعها في النهاية إلى قطيعة أو نزاعات مسلحة مدمرة.

ثامناً – مناقشة نتائج الدراسة:

١ – إن ٥٨,٨٪ من أفراد العينة من الذكور في مقابل ٤١,٢٪ من الإناث.

٢ – جاءت الشريحة العمرية من ٢٠–٢٢ النسبة الأكبر في عينة الدراسة وذلك بنسبة ٤٦,٦٪.

٣ – جاء المفهوم السائد بين عينة الدراسة للأمن الاجتماعي مقروناً ببيئة الاستقرار السياسي، وجاءت متغيرات مفهوم الأمن الاجتماعي السائد بين عينة الدراسة مرتبة على النحو الآتي:

- الحياة في سلام واستقرار سياسي بمتوسط حسابي ٢,٩٨.
- الحصول على وظيفة آمنة بمتوسط حسابي ٢,٩٥.
- إشباع الاحتياجات الأساسية بمتوسط حسابي ٢,٨٩.
- الحصول على مسكن آمن بمتوسط حسابي ٢,٨٠.
- الشعور بالطمأنينة والسكينة بمتوسط حسابي ٢,٨٠.
- خلو المجتمع من الجريمة بمتوسط حسابي ٢,٧٩.

وهذه النتائج توافقت مع نتائج دراسة الحداد (٢٠٠١) حول: الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، التي كانت دراسة استطلاعية استكشافية تهدف إلى بلورة المشكلات التي تتعلق بموضوع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، من خلال تعرف رأي المواطن الكويتي في هذه

القضايا وحجمها وخطورتها على البناء الاجتماعي والسلوك الاجتماعي العام في المجتمع.

٤ – كشفت نتائج الدراسة عن ارتباط المعنى والجوهر الحقيقي لمفهوم الأمن الاجتماعي لطلاب جامعة الكويت من عينة الدراسة بأمنهم الشخصي، وبتحقيق قدر من المنفعة المحسوسة لهم، ولهذا كان الحصول على وظيفة ومسكن وإشباع احتياجاتهم الأساسية من المتغيرات الأساسية المكونة للأمن الاجتماعي لديهم. وهذه المعاني الإيجابية للأمن الاجتماعي اتفقت مع دراسة العاني (٢٠٠٢) حول: دور الشباب في تحقيق الأمن الاجتماعي: دراسة تحليلية، التي استهدفت إبراز دور الشباب في تحقيق الأمن الاجتماعي في القطر، من خلال الممارسات الإيجابية التي يقومون بها تجاه وطنهم وأمتهم. فالأمن الاجتماعي وفقاً لهذه الدراسة لن يتحقق بمنأى عن الممارسات الإيجابية التي يقوم بها الشباب لخدمة مجتمعهم ووطنهم. وهذا المعنى يستكمل المعنى الذي أوضحته دراستنا الراهنة، فلن يتحقق الأمن الاجتماعي في المجتمع بمنأى عن جهود الشباب ومشاركتهم الإيجابية في مختلف المناحي الاجتماعية والاقتصادية.

٥ – أوضحت نتائج الدراسة إبداء عينة الدراسة حياداً عاماً حول ركائز الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، وهو ما يعكس ثمة إشكالية فيما يتعلق بركائز الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي. وجاءت ركائز الأمن الاجتماعي بين عينة الدراسة مرتبة على النحو الآتي:

- الجميع في المجتمع الكويتي متساوون أمام القانون بمتوسط حسابي ٢,٤٦.
- تتوافر للمواطن الكويتي مقومات الحياة بمتوسط حسابي ٢,٤٢.
- هناك التزام ديني معتدل بين أفراد المجتمع الكويتي بمتوسط حسابي ٢,٢٧.

- هناك تكاتف وتعاضد بين أفراد المجتمع الكويتي بمتوسط حسابي ٢,١٤.
- هناك قبول للآخر وتسامح بين أفراد المجتمع الكويتي بمتوسط حسابي ٢,٠٨.
- غياب التهديد والخطر الذي يهدد المواطن الكويتي بمتوسط حسابي ٢,٠٠.
- استشعار انتشار قيم المسؤولية الاجتماعية بمتوسط حسابي ١,٩٦.

٦ – أوضحت نتائج الدراسة وجود اتجاه بالموافقة على فعالية المؤسسات والأجهزة التي تحفظ وتضمن تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، وجاءت مرتبة على النحو الآتي:

- الأجهزة الأمنية بمتوسط حسابي ٢,٩٥.
- المؤسسة الدينية بمتوسط حسابي ٢,٩٠.
- الأسرة والتنشئة الاجتماعية بمتوسط حسابي ٢,٨١.
- المؤسسات التعليمية بمتوسط حسابي ٢,٧٥.
- المؤسسات الحكومية بمتوسط حسابي ٢,٦٩.
- الإعلام الكويتي بمتوسط حسابي ٢,٤٦.
- مؤسسات المجتمع المدني بمتوسط حسابي ٢,١٠.

واتفقت نتائج دراسة (الهيتي، ٢٠٠٧) حول: مسؤولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي مع بعض نتائج دراستنا، خاصة فيما يتعلق بدور المؤسسات الحكومية، غير أن هذه الدراسة لم تشر إلى دور الإعلام أو مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق متطلبات الأمن الاجتماعي في المجتمع. أما دراسة (الفادني، ٢٠٠٥) حول: دور الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن الاجتماعي فاختزلت كل مقومات الأمن الاجتماعي والمحافظة عليه في الأجهزة الأمنية فقط، دون النظر إلى باقي الأجهزة والمؤسسات الأخرى.

٧ – أبدت عينة الدراسة موافقة عالية على أن هناك مخاطر عدة تهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، جاءت على مرتبة على النحو الآتي:

- انتشار المخدرات بمتوسط حسابي ٢,٨٠.
- البطالة بمتوسط حسابي ٢,٨٠.
- الفساد بمتوسط حسابي ٢,٧٩.
- ارتفاع معدلات العنف والجريمة بمتوسط حسابي ٢,٧٣.
- الفتنة الطائفية بمتوسط حسابي ٢,٦٩.
- الجمود الديني بمتوسط حسابي ٢,٦٠.
- العمالة الوافدة بمتوسط حسابي ٢,٣٩.
- الإرهاب بمتوسط حسابي ٢,٣٤.

وهذا ما اتفق مع نتائج دراسة الكندري (٢٠٠٦) حول: محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي: رؤية سوسيوثقافية، التي بحثت المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي. وقد هدفت هذه الدراسة بشكل مباشر إلى تحديد المنظور الاجتماعي الثقافي للأمن الاجتماعي في المجتمع المحلي والكشف عن علاقته بالأمن الوطني. فهي محاولة للكشف عن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه أمن الكويت الاجتماعي بمختلف أبعاده. واعتمدت الدراسة على البحث المكتبي والمحددات الداخلية المتمثلة بالتركيبة السكانية، والاستقرار السياسي الداخلي والمشاركة الشعبية، والمشكلات الاجتماعية المعاصرة، والوضع الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة، وطبيعة الشخصية المحلية. أما المحددات الخارجية التي تناقشها فتتمثل في التهديدات الأمنية للمجتمع المحلي، والاستقرار الاقتصادي، والغزو الثقافي الخارجي. فعملية التغير الاجتماعي الثقافي التي مرت بها المنطقة اتسمت بالتزايد والسرعة نتيجة للمؤثرات الخارجية والانفتاح والاتصال الثقافي، وهي التي فرضت هذا النوع من التحديات. والاختلاف الواضح بين دراستنا ودراسة الكندري في أمرين، الأول:

أن دراستنا دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الكويت، أما دراسة الكندري فهي دراسة مكتبية، الأمر الثاني: أن دراستنا اكتفت بالإشارة إلى المخاطر الداخلية التي تهدد الأمن الاجتماعي، أما الكندري فقد أشار إلى كل المهددات والمخاطر سواء الداخلية أو الخارجية. أما فيما يتعلق بالنتيجة المرتبطة بأن ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي يعد أحد مهددات الأمن الاجتماعي، وبتلك النتيجة تتلاقى دراستنا مع دراسة (يوسف، ٢٠٠٨) حول: ظاهرة العنف وعلاقته بالأمن الاجتماعي، وكشفت أن تزايد جرائم العنف في الفترة الأخيرة في واقع حياة المجتمع العربي يترك آثاراً اجتماعية سيئة تهدد مقومات الاستقرار الاجتماعي.

كذلك النتيجة التي خلصت إليها الدراسة الراهنة باعتبار أن المخدرات وانتشارها أول مهددات الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي يتوافق بشكل كبير مع دراسات عدة منها: دراسة (بلاش، ٢٠٠٩) حول: أثر المخدرات على الأمن الاجتماعي، ودراسة (الحافظ، ٢٠٠٦) حول مشاكل المخدرات وخطرها على الأمن الاجتماعي.

تاسعاً – خاتمة وتوصيات:

كشفت الدراسة عن أبرز ملامح الأمن الاجتماعي ومخاطره بين طلاب جامعة الكويت، وذلك عبر أربعة محاور أساسية، الأول: ماهية الأمن الاجتماعي بين طلاب جامعة الكويت، الثاني: ركائز الأمن الاجتماعي ومتطلباته، الثالث: المتغيرات الأساسية المرتبطة بالأمن الاجتماعي، الرابع: المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي. وخلصت الدراسة إلى أن مفهوم الأمن الاجتماعي السائد بين عينة الدراسة جاء مقروناً ببيئة الاستقرار السياسي، فلا محل للأمن الاجتماعي بمنأى عن بيئة سياسية آمنة، كذلك الحال ارتبط مفهوم الأمن الاجتماعي بإشباع الاحتياجات الأساسية للشباب من طلاب جامعة الكويت، سواء بالحصول على وظيفة آمنة أو مسكن، أما المعنى النفسي

والشعور بالطمأنينة فقد احتل مرتبة متأخرة من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت.

وفيما يتعلق بركائز الأمن الاجتماعي، فطلاب جامعة الكويت يبدون آراء حيادية تجاه ذلك، وهو ما يجعلنا نستخلص نتيجة مهمة مؤداها أن متطلبات الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي تعاني من ضعف ما، فبيئة الأمن الاجتماعي الكويتي ومقوماتها تحتاج إلى مزيد من الجهد والدعم، بقصد تحقيق التواؤم والاستقرار الاجتماعي الحقيقي، وذلك عبر غرس القيم الإيجابية في نفوس الشباب الكويتي وقبول الآخر والتسامح، كذلك نشر قيم المسؤولية الاجتماعية.

أما المحور الثالث المتعلق بالمتغيرات الأساسية المرتبطة بتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، التي ترتبط بشكل مباشر بالمؤسسات والأجهزة المعنية بتحقيق الأمن الاجتماعي، فكانت الأجهزة الأمنية في مقدمة هذه المؤسسات، تليها المؤسسة الدينية ثم الأسرة، مما يعكس قدراً من التداخل بين هذه المؤسسات الثلاث، ويؤكد دورها الجوهري في تحقيق ودعم متطلبات الأمن الاجتماعي.

أما المحور الرابع والأخير، المتعلق بالمخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي، فجاءت المخدرات والبطالة والفساد في مقدمة هذه المخاطر والمهددات، وهي تفسد بيئة الاستقرار الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات العنف والجريمة والفتنة الطائفية والعمالة والإرهاب، وكل هذه المهددات تؤثر بشكل أو بآخر على حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي.

وخلصت الدراسة في ضوء نتائجها وتحليلاتها إلى بعض التوصيات، نوجزها على النحو الآتي:

١ – ضرورة تكامل جهود المؤسسات والأجهزة المعنية بتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، بحيث تحقق الهدف المرجو من فلسفة

عملها، فلا يجوز أن تعمل الأجهزة الأمنية بعيداً عن عمل المؤسسات الحكومية والتعليمية ...إلخ.

٢ – تخصيص بعض البرامج الإعلامية التي تستهدف تعزيز الأمن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الكويتي.

٣ – تصميم برامج تعليمية تثقيفية تقوم بها المؤسسات التعليمية (المدرسة والجامعة) تستهدف تعزيز الأمن الاجتماعي في نفوس الشباب الكويتي.

٤ – تخصيص برامج اجتماعية طويلة وقصيرة المدى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني تستهدف تعظيم قيم التعاضد والتكاتف بين أفراد المجتمع الكويتي، وبما ينعكس على حالة الأمن الاجتماعي.

٥ – ضرورة إشباع الاحتياجات الأساسية للشباب الكويتي، وتوفير فرص العمل والمسكن المناسب، بما يحقق طموحات الشباب وأهدافهم، حتى لا يتحول الشباب الكويتي إلى نقمة تصدر أزماتها في البنية الاجتماعية والسياسية الكويتية.

٦ – العمل على تقوية قيم المسؤولية الاجتماعية في نفوس الشباب؛ الأمر الذي ينعكس مستقبلاً على حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- إسكندر، نبيل رمزي. (١٩٨٨). الأمن الاجتماعي وقضية الحرية. دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.
- البنا، ذكرى جميل. (٢٠٠٤). العائلة والأمن الاجتماعي: دراسة ميدانية في مدينة بغداد. رسالة دكتوراه. كلية الآداب. جامعة بغداد.
- الحافظ، محمد حيان. (٢٠٠٦). مشاكل المخدرات وخطرها على الأمن الاجتماعي. مجلة الأمن والحياة. المجلد ٢٥. العدد ٢٨٩. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- الحربي، بدر بن فيحان. (٢٠١٤). الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالأمن النفسي لدى طلاب جامعة القصيم. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة أم القرى.
- الحسن، نديم ربحي محمد. (٢٠٠٨). اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المحطات الفضائية العربية. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. الأردن.
- الحسن، إحسان محمد. (١٩٩٥). الأمن الاجتماعي العربي: الأسس والمقومات والتحديات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد الأول. وزارة الثقافة والإعلام. المملكة العربية السعودية.
- الحوراني، محمد عبدالكريم. (٢٠١٢). العشيرة رأس مال اجتماعي: دراسة سوسيولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الأردني. المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية. مجلد ٥. العدد الثاني. الأردن.
- الجيزاني، خديجة بنت محمد. (٢٠١٤). الأمن الاجتماعي في ميزان العدل والإحسان. دراسات في التعليم الجامعي. العدد ٢٨. القاهرة.

- الرميحي، محمد. (١٩٩٨). الأمن الاجتماعي والتربية: ماذا نريد من مؤسساتنا التربوية؟. مؤتمر الأمن الوطني: رؤى تربوية. الكويت.
- الزهراني، خضران بن حمدان. (٢٠٠٧). صديق الطيب منير. الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- السروجي، طلعت مصطفى. (٢٠٠٩). رأس المال الاجتماعي. مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.
- الشطي، بسام خضر. (٢٠٠٩). تحقيق الأمن الاجتماعي في الإسلام: مسؤوليات وأدوار. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية. المجلد ٢٤. العدد ٧٧. الكويت.
- الشقحاء، فهد محمد. (٢٠٠٤). الأمن الوطني: تصور شامل. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- الطعاني، أنور خضر عبدالله. (٢٠١٤). النظرية البنائية الوظيفية والتركيز على إسهامات روبرت ميرتون. رسالة دكتوراه. الجامعة الأردنية.
- العاني، عبداللطيف عبدالحميد. (٢٠٠٢). دور الشباب في تحقيق الأمن الاجتماعي: دراسة تحليلية. مجلة كلية الآداب. العدد ٦١. جامعة بغداد.
- العمري، عبدالعزيز. (٢٠٠٥). الأمن في حياة الأنبياء. مكتبة الملك فهد. الرياض.
- العوجي، مصطفى. (١٩٨٣). الأمن الاجتماعي: مقوماته وتقنياته وارتباطه بالتربية المدنية. بيروت. مؤسسة نوفل.
- الغرايبة، فاكر محمد. (٢٠١٢). تحديات الأمن الاجتماعي في المجتمع العربي. مجلة الفكر الشرطي. المجلد ٢١. العدد ٨٢. مركز بحوث الشرطة. القيادة العامة لشرطة الشارقة. الإمارات.
- الفادني، أحمد محمد أحمد الشيخ. (٢٠٠٥). دور الأجهزة الأمنية

السودانية في تحقيق الأمن الاجتماعي. رسالة ماجستير. جامعة أم درمان الإسلامية.

- القرني، منصور بن سعيد. (٢٠٠٩). تهديدات الأمن الاجتماعي المصاحبة لإساءة استخدام تقنيات الهاتف النقال. رسالة دكتوراة. قسم العلوم الاجتماعية. كلية الدراسات العليا. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الكبيسي، أحمد فرحان جمعة. (١٩٩٥). الأمن الاجتماعي ودروه في تحصين وتماسك المجتمع العراقي. رسالة دكتوراه. كلية الآداب. جامعة بغداد.
- الكندري، يعقوب يوسف. (٢٠٠٦). محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي: رؤية سوسيوثقافية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. السنة ٣٢. العدد ١٢٠. الكويت.
- المراياتي، كامل جاسم. (١٩٩٧). مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي. بحث مقدم لندوة الأمن الاجتماعي. بيت الحكمة. بغداد.
- النابلسي، محمد أحمد. (٢٠٠١). مقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع الخليجي: رؤية استقرائية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر دور الخدمات النفسية والاجتماعية في الأمن الاجتماعي. الكويت.
- الهيتي، عبدالستار إبراهيم. (٢٠٠٧). مسؤولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي. مؤتمر الأمن الاجتماعي: تطلعات وتحديات. البحرين.
- الوداعي، شبر إبراهيم. (٢٠٠٥). التطوع البيئي والأمن الاجتماعي. مجلة الفكر الشرطي. المجلد ١٤. العدد الأول. مركز بحوث الشرطة. القيادة العامة لشرطة الشارقة. الإمارات.
- بلاش، شذى نجاح. (٢٠٠٩). أثر المخدرات على الأمن الاجتماعي. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية. المجلد ١٢. العدد الثالث. العراق.

- تريان، كمال محمد. (٢٠١٢). إستراتيجية مقترحة لتقويم وتعزيز ثقافة الأمن الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية بمحافظة غزة. رسالة دكتوراه. جامعة أم درمان الإسلامية. السودان.
- حجازي، مصطفى. (٢٠٠٨). الشباب الخليجي والمستقبل: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب.
- رايس، مبروك. (٢٠١٢). دور الزكاة في تحقيق الأمن الاجتماعي. الملتقى العلمي الدولي الأول حول: تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي. مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية. المجلد الأول. جامعة سعد دحلب البليدة. الجزائر.
- رمزي، نبيل. (٢٠٠٠). الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية.
- سعد، أحمد يوسف. (٢٠١٠). ثقافة الشباب في المجتمع السعودي بين إدراك الحاضر وتوقعات المستقبل: دراسة كيفية على طلاب وطالبات جامعة طيبة. مستقبل التربية العربية. المجلد ١٧. العدد ٦٦. القاهرة.
- سعيد، محمد قدري. (٢٠٠٢). الأمن. موسوعة الشباب السياسية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة.
- صيام، شحاتة. (٢٠٠٩). النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة. مصر العربية للنشر والتوزيع. القاهرة.
- طايع، فيصل الراوي. (٢٠٠٦). التربية وتحقيق الأمن الاجتماعي للطفل: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي العربي الأول: التربية الوقائية وتنمية المجتمع في ظل العولمة. المجلد الأول. القاهرة.
- عثمان، وئام السيد. (٢٠١٢). الدور السياسي للمجتمع المدني في دعم الأمن الاجتماعي: دراسة حالة لمعوقات العمل الاجتماعي في الكويت. مجلة البحوث المالية والتجارية. العدد الثاني. كلية التجارة. جامعة بورسعيد.

- عزوز، عبدالقادر. (٢٠١٠). مساهمة الأسرة في تثبيت الأمن الفردي والاجتماعي. مجلة الصراط. المجلد ١٢. العدد ٢٠. كلية العلوم الإسلامية. جامعة الجزائر.
- عدلي، عصمت. (٢٠٠١). علم الاجتماع الأمني. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- علي، إبراهيم إمام. (٢٠٠٧). تأثير العولمة على الأمن الاجتماعي المصري: دراسة سوسيولوجية لدور الشرطة في الحفاظ على أمن المجتمع. رسالة دكتوراه. قسم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة عين شمس.
- فرج الله، جميل. (١٩٩٦). البعد الاجتماعي للعمل الشرطي. مجلة الفكر الشرطي. المجلد ٥. العدد الثاني. مركز بحوث الشرطة. القيادة العامة لشرطة الشارقة. الإمارات.
- فرغلى، نجلاء. (٢٠٠٥). القيم الاجتماعية لدى سكان المناطق العشوائية: دراسة ميدانية على منطقة الرزاز بمنشأة ناصر. رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة.
- محمد، حمدان رمضان. (٢٠١١). الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية. مجلد ١١. العدد الأول. كلية التربية الأساسية. جامعة الموصل. العراق.
- مجلة الوعي الإسلامي. (٢٠١٤). من خلال استشراف الأمن الاجتماعي: قراءة في مشروع رعاية أجيال الكويت. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. السنة ٥١. العدد ٥٨٨. الكويت.
- مصطفى وآخرون، إبراهيم. (١٩٧٢). المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. القاهرة.

نصيف، عماد عبدالأمير. (٢٠٠٩). الأمن الاجتماعي لدى أساتذة

الجامعة المستنصرية. مجلة كلية التربية. العدد الرابع. جامعة بابل. العراق.

- هندي، إحسان. (١٩٩٨). العولمة وأثرها السلبي على سيادة الدول، مجلة معلومات دولية. مركز المعلومات القومي السوري. السنة السادسة. دمشق.
- نجم، منور عدنان. (٢٠٠٦). دور الأسرة الفلسطينية في تحقيق الأمن الاجتماعي. أعمال مؤتمر التشريع الإسلامي ومتطلبات الواقع. كلية الشريعة والقانون. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- يكن، منى حامد. (٢٠٠٧). مؤسساتنا الأهلية ودورها في الأمن الاجتماعي. مؤتمر الأمن الاجتماعي: تطلعات وتحديات. البحرين.
- يوسف، سهير عبدالعزيز محمد. (٢٠٠٨). ظاهرة العنف وعلاقته بالأمن الاجتماعي. مجلة الصراط. المجلد ١٠. العدد ١٧. كلية العلوم الإسلامية. جامعة الجزائر.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Ambrosetti, David. (2008). 'Human Security as Political Resource', Security Dialogue 39(4): 439-445.
- Annan, Kofi. (2000). Report of the Secretary-General on the Work of the Organization. General Assembly Official Records Fifty-fifth session Supplement No.1 (A/55/1). New York: United Nations.
- Clarke, Michael. (2008). 'China's ''War on Terror'' in Xinjiang: Human Security and the Causes of Violent Uighur Separatism', Terrorism and Political Violence 20(2): 271-301.
- Christie, Ryerson. (2010). Critical Voices and Human Security: To Endure, To Engage or To Critique? Security Dialogue, Vol. 41(2): 169-190.
- Gould, J and Kolb, W. L.,A. (1959). *Dictionary of The Social Science*, London.
- J. Field. (2003). *Social Capital*, Routledge, Landon.

- Hofferth, Sandra L. & Celand, Johni. (1998). Social Capital in Rural and Urban Communities, *Rural sociology*, volume 63, December. No 4.
- Newman, Edward. (2010). Critical human security studies. Review of International Studies, Vol. 36 (1): 77-94.
- Robinson, Fiona. (2011). The Ethics of Care: A Feminist Approach to Human Security. Temple University Press: Philadelphia, PA.